



جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة الغير عادية السادسة (الاجتماع الأول) المقرر عقده بمشيئة الله يوم الأربعاء بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٢ في تمام الساعة ٦:٣٠ مساءً.

- ١- الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة للشركة للعام المالي المنتهي في ٣١-١٢-٢٣م ، ومناقشته
- ٢- الإطلاع على القوائم المالية للشركة للعام المالي المنتهي في ٣١-١٢-٢٣م ، ومناقشتها
- ٣- التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة للعام المالي المنتهي في ٣١-١٢-٢٣م ، بعد مناقشته
- ٤- التصويت على ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٣١-١٢-٢٣م
- ٥- التصويت على تعيين مراجع الحسابات للشركة من بين المرشحين بناء على توصية لجنة المراجعة ، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوي من العام المالي ٢٠٢٤م والربع الاول والثاني والثالث والسنوي من العام المالي ٢٠٢٥م والربع الأول والثاني والثالث والسنوي من العام المالي ٢٠٢٦م والربع الاول من العام المالي ٢٠٢٧م ، وتحديد أتعابه.
- ٦- التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمبلغ (٢٢,٥٠٠,٠٠٠) يلك على المساهمين عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م ، بواقع (٠,٢٥) يلك للسهم والتي تمثل ٢,٥% من القيمة الأسمية للسهم ، على أن تكون الأحقية للمساهمين المالكين للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة والمقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (مركز الإيداع) في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق، وسيتم الإعلان عن تاريخ توزيع الأرباح لاحقاً.
- ٧- التصويت على تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية بشكل نصف سنوية أو ربع سنوية عن السنة المالية ٢٠٢٤م، وذلك بعد الموافقة على تعديل المادة السابعة والأربعون من النظام الأساسي للشركة والمتعلقة (بتوزيع الأرباح).
- ٨- التصويت على تعديل النظام الأساسي للشركة بما يتوافق مع نظام الشركات الجديد وإعادة ترتيب مواد نظام الشركة الأساس وترقيمها لتتوافق مع التعديلات المقترحة. (مرفق)
- ٩- التصويت على تعديل المادة الثالثة من النظام الأساس للشركة والمتعلقة بـ (أغراض الشركة) (مرفق)
- ١٠- التصويت على تعديل المادة العشرون من النظام الأساس للشركة والمتعلقة بـ (صلاحيات مجلس الإدارة) (مرفق)
- ١١- التصويت على تعديل المادة الحادية والعشرون من النظام الأساس للشركة والمتعلقة بـ (مكافأة أعضاء المجلس) (مرفق)
- ١٢- التصويت على تعديل المادة الثانية والعشرون من النظام الأساس للشركة والمتعلقة بـ (صلاحيات الرئيس والنائب والعضو المنتدب وأمين السر) (مرفق)
- ١٣- التصويت على تعديل المادة السابعة والأربعون من النظام الأساس للشركة والمتعلقة بـ (توزيع الأرباح) (مرفق)
- ١٤- التصويت على تعديل لائحة لجنة المراجعة(مرفق)
- ١٥- التصويت على تعديل لائحة لجنة الترشيحات والمكافآت (مرفق)
- ١٦- التصويت على تعديل سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة منه والإدارة التنفيذية (مرفق)
- ١٧- التصويت على تعديل سياسة معايير الترشح لعضوية مجلس الإدارة (مرفق)
- ١٨- التصويت على سياسة المسؤولية الإجتماعية(مرفق)
- ١٩- التصويت على لائحة معايير الأعمال المنافسة(مرفق)

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة المساهمين
شركة أسمنت تبوك
(شركة مساهمة سعودية)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة أسمنت تبوك ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الجوهرية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. ونعتمد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملانة لتوفير أساس لأبداء رأينا.

الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا تقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. فيما يلي وصف لكل امر من الأمور الرئيسية للمراجعة وكيفية معالجته

الاعتراف بالإيرادات	أمر رئيسي للمراجعة
<p>كيفية معالجة هذا الأمر عند مراجعتنا</p> <p>إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها والتي تتعلق بالإعتراف بالإيرادات من المبيعات إشتملت من بين إجراءات أخرى على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية الخاصة بالشركة والتي تتعلق بالإعتراف بالإيرادات من المبيعات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالخصومات والحوافز، وكذلك تقييم مدى الإلتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المطبقة. - قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بإثبات الإيرادات. - تنفيذ إجراءات مراجعة تحليلية للإيرادات، وذلك بمقارنة مبالغ الإيرادات والكميات المباعة شهرياً خلال السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة وتحديد ما إذا كان هناك أية اتجاهات أو تقلبات هامة تحتاج إلى فحص إضافي في ضوء فهمنا لظروف السوق الحالية. - قمنا بالفحص على أساس العينة لمعاملات الإيرادات مع المستندات المؤيدة لها، للتحقق من وجود الإيرادات وأنها مؤيدة مستندياً وانه قد تم تسجيلها في فتراتها الصحيحة. 	<p>خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تم الاعتراف بإيرادات من المبيعات بمبلغ ٢٦٥ مليون ريال سعودي.</p> <p>يتم إثبات الإيرادات من المبيعات عند حصول العميل على السيطرة على البضاعة ويتم ذلك عند قبول وتسليم البضاعة إلى العميل وإصدار فاتورة البيع وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥)، الإيرادات من العقود من العملاء.</p> <p>تعتبر الإيرادات أحد المؤشرات الجوهرية لقياس الأداء ويترتب على ذلك وجود مخاطر متصلة من خلال إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لزيادة الربحية، لذلك تم اعتبار عملية إثبات الإيرادات كأمر مراجعة رئيسي.</p>
<p>بالإشارة إلى الإيضاح (٤-١٠) الخاص بالسياسة المحاسبية والإيضاح (٢٠) الخاص بالإفصاحات ذات العلاقة</p>	

الإنخفاض في قيمة مخزون قطع الغيار	
أمر رئيسي للمراجعة	كيفية معالجة هذا الأمر عند مراجعتنا
<p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، بلغت القيمة الدفترية لمخزون قطع الغيار ٩٢,١٩ مليون ريال سعودي، والذي يتم الاحتفاظ به لفترات قد تزيد عن سنة مالية وقد يؤثر هذا على تقييم مخزون قطع الغيار والذي يتضمن استخدام أحكام في تقدير مخصصات مخزون قطع الغيار.</p> <p>إن استخدام الأحكام مطلوب لتقييم المستوى الملائم من المخصصات لبنود مخزون قطع الغيار والتي قد يتم اتلافها أو بيعها بأقل من التكلفة حال تحديد الكمية التالفة وبطينة الحركة. تتضمن هذه الأحكام توقعات الإدارة تجاه استخدام قطع الغيار هذه مستقبلاً أو خطط استبعادها أو بيعها.</p> <p>نظراً لأهمية مخصص قطع الغيار والتقديرات ذات الصلة، فقد تم اعتبار هذا الأمر من الأمور الرئيسية للمراجعة.</p>	<p>إن إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها والتي تتعلق بالتحقق من مدى ملائمة المخصص المسجل مقابل مخزون قطع الغيار إشمطت من بين إجراءات أخرى على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية الخاصة بالشركة والتي تتعلق بإثبات مخصص مخزون بطئ الحركة، وكذلك تقييم مدى الإلتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المطبقة. - قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بتقييم المخزون. - الحصول على تقرير معتمد من الإدارة المالية والإدارة الفنية للشركة يتضمن بيان المخزون الراكد ومدى صلاحية مخزون قطع الغيار للاستخدام ومدى كفاية مخصص المخزون الراكد المسجل بدفاتر الشركة. - مناقشة الإدارة في الافتراضات الرئيسية التي استخدمتها في تقدير المخصص. - التحقق من معقولية الافتراضات التي استخدمتها الإدارة في إحتساب المخصص على أساس العينة. - الإشراف على جرد قطع الغيار في نهاية السنة لمراقبة وفهم إجراءات الشركة في تحديد مخزون قطع الغيار التالف ومراقبة جرد قطع الغيار الفعلي.
<p>بالإشارة إلى الإيضاح (٣) الخاص باستخدام الأحكام والتقديرات المتعلقة بإنخفاض قيمة المخزون والإيضاح (١٠) الخاص بالإفصاحات ذات العلاقة</p>	

أمر آخر
تمت مراجعة القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من قبل مراجع آخر، والذي أبدى رأياً غير معدل حول تلك القوائم المالية بتاريخ ٥ رمضان ١٤٤٤ هـ (الموافق ٢٧ مارس ٢٠٢٣).

المعلومات الأخرى
تتألف المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٣، فيما عدا القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢٣ متوفر لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

ولا يغطي رأينا حول القوائم المالية تلك المعلومات الأخرى، ونحن لا نبيد أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

ويخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، يتم الأخذ بالحسبان فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

وعندما نقرأ التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢٣، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساس للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هنالك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هنالك خيار واقعي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس إدارة الشركة، هم المسؤولون عن الاشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. أن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجود. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فأنا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال مراجعتنا. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهري في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم إكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية كأساس في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند إستنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم إكتشافها خلال المراجعة لشركة أسمنت تيوك.

كما زدنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد إلتزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالإستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على إستقلالنا، وحيثما أمكن، الإجراءات المتخذة للتخلص من التهديدات أو الضمانات المطبقة.

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي إعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، والتي تُعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

شركة حلول كرو
للاستشارات المهنية



عبدالله محمد العظم
ترخيص رقم (٢٢٥)



١٨ رمضان ١٤٤٥ هـ (الموافق ٢٨ مارس ٢٠٢٤ م)
الرياض، المملكة العربية السعودية



تقرير لجنة المراجعة السنوي

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٣	الملخص التنفيذي
٤	المقدمة
٥	تشكيل لجنة المراجعة
٦	دور لجنة المراجعة ومسؤولياتها
10	حضور لجنة المراجعة
11	نظام الرقابة الداخلية

الملخص التنفيذي

نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية في الشركة

تنفذ إدارة المراجعة الداخلية بالشركة عمليات مراجعة مستمرة للتحقق من فعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية في حماية أصول الشركة ، وتقويم مخاطر العمل وقياس مدى كفاءة الأداء ، ولم تظهر عمليات المراجعة المشار إليها ضعفاً جوهرياً في نظام الضبط الداخلي لدى الشركة ، ومن ناحية أخرى يقوم مراقب الحسابات الخارجي بعملية تقويم لهذا النظام ضمن مهمة مراجعته للبيانات المالية الختامية للشركة ، حيث تقوم الشركة بتمكينه من الإطلاع على كافة محاضر اجتماعات لجنة المراجعة ، وتقارير إدارة المراجعة الداخلية للفترة / السنة المالية وكافة الوثائق المطلوبة.

رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية

إن تقييم لجنة المراجعة لنظم وضوابط الرقابة الداخلية والمالية بالشركة لم تظهر أي ضعف جوهري، وترى أن نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة المعمول به حالياً يعمل فعالية معقولة ومقبولة، باستثناء بعض الملاحظات غير الجوهرية والتي تم الإبلاغ عنها في تقارير المراجعة المختلفة ، وتم اتفاق إدارة المراجعة الداخلية مع الإدارات المعنية لتنفيذ إجراءاتها التصحيحية. ومن ناحية أخرى يقوم مراجعة الحسابات الخارجي عادة بعملية تقويم لهذا النظام ضمن مهمة مراجعته للقوائم المالية السنوية للشركة حيث تقوم الشركة بتمكينه من الإطلاع على كافة النظم والسياسات والإجراءات ومحاضر اجتماعات لجنة المراجعة ، وتقارير إدارة المراجعة الداخلية للفترة / السنة المالية محل الفحص.

المقدمة

للتزام بمتطلبات حوكمة الشركة من حيث تكوينها وارتباطها المباشر بمجلس ادارة شركة أسمنت تبوك فقد تولت لجنة المراجعة مراجعة التقارير والقوائم المالية والسياسات المحاسبية والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين وقد عقدت لجنة المراجعة ثمانية اجتماعات خلال عام ٢٠٢٣م.

أبرز أعمال اللجنة خلال عام ٢٠٢٣م
قامت لجنة المراجعة بمهامها وأعمالها خلال عام ٢٠٢٣م وكان أبرزها:-

- ١- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذها للأعمال المؤكده بها بالإضافة إلى متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة لها للتحقق من توفر الموارد اللازمة لضمان استمرارية فعاليتها.
- ٢- مناقشة الملاحظات الهامة والوقت المخطط لإنهائها.
- ٣- الإشراف على أعمال المراجعين الخارجيين والاجتماع بهم لمناقشتهم ببعض النقاط المتعلقة بالقوائم المالية والتقارير والإيضاحات الظاهرة ضمن التقارير الربع سنوية أو النهائية.
- ٤- مراجعة القوائم المالية السنوية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م والقوائم الربعية ورفع توصياتها لمجلس الإدارة بشأنها.
- ٥- مراجعة خطاب الإدارة الصادر من المراجعين الخارجيين.
- ٦- تقييم عروض المراجعين الخارجيين والتوصية بتعيين مراجعة خارجي للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، والربع الأول من عام ٢٠٢٥م.
- ٧- مراجعة التقارير الواردة من إدارة الشركة حول المتطلبات القانونية والتنظيمية ومتابعة تنفيذ التوصيات المضمنه في التقارير.
- ٨- الإشراف على المبادرات التي تهدف إلى وضع إطار رقابي داخلي شامل لتعزيز موثوقية التقارير المالية كما تهدف إلى توظيف آلية مراجعة داخلية مستمرة تعمل وبشكل آلي على تحديد وتصحيح نطاق عدم الإمتثال للنظام الرقابي للشركة في جوانب مختلفة من عملها.
- ٩- إبلاغ مجلس الإدارة و بشكل فوري عن أنشطة اللجنة وذلك عن طريق رفع محاضر اجتماعاتها إلى المجلس.

أ – تشكيل لجنة المراجعة:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، تتكون لجنة المراجعة في شركة أسمنت تبوك من أربعة أعضاء ، رئيس اللجنة عضو مجلس ادارة مستقل وثلاثة أعضاء لجنة المراجعة مستقلين من خارج المجلس تم تعيينهم لمدة ثلاثة سنوات مالية متتالية تنتهي في يناير ٢٠٢٦م .

ووفقًا لمعايير الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين ومعايير هيئة السوق المالية لأعضاء اللجنة، يجب أن يمتلك الأعضاء مجتمعين بالمعرفة الكافية في مجالات المراجعة، والشؤون المالية والحوكمة وإدارة المخاطر والمعرفة الخاصة بالقطاع. وتعمل اللجنة بموجب القواعد والإجراءات المحددة في ميثاق لجنة المراجعة المعتمد من مجلس الإدارة. فيما يلي أسماء أعضاء لجنة المراجعة:

الإسم	صفة العضوية
الأستاذ / طارق بن خالد العنقري	رئيس اللجنة –عضو مجلس ادارة مستقل
الأستاذ / تركي بن عبد المحسن اللحيد	عضو اللجنة –عضو مستقل من خارج المجلس
الأستاذ / علي بن سليمان العايد	عضو اللجنة –عضو مستقل من خارج المجلس
الاستاذ / أحمد بن ابراهيم هيجان	عضو اللجنة –عضو مستقل من خارج المجلس

ب- دور لجنة المراجعة ومسؤولياتها:

أ) المراجع الخارجي والتقارير المالية :

- ١.مراجعة وتقييم مؤهلات مراجعي الحسابات الخارجيين وأدائهم واستقلاليتهم بما في ذلك الشريك الرئيسي وغيرهم من كبار أعضاء فريق المراجع المستقل على أساس سنوي والحصول على إقرار سنوي بتلك الاستقلالية.
- ٢.مراجعة خطة المراجع الخارجي ونطاقها ونهجها.
- ٣.الإشراف على أنشطة المراجعين الخارجيين والموافقة على أي نشاط خارج نطاق أعمال المراجعة الموكلة إليهم أثناء أداء مهامهم.
- ٤.مراجعة تعليقات أو مؤهلات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- ٥.مراجعة تقرير مراجع الحسابات الخارجي حول البيانات المالية وخطاب الإدارة.
- ٦.مراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصيات فيما يتعلق بنزاهتها وسماتها وشفافيتها.
- ٧.بناء على طلب مجلس الإدارة ، تقدم اللجنة رأياً الفني حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة السنوي والقوائم المالية ممثلة بشكل عادل ومتسق ومفهوم وتحتوي على قدر مناسب من المعلومات لتمكين المساهمين والمستثمرين من تقييم المركز المالي لشركة أسمنت تبوك ونتائج عملياتها ونماذج الأعمال واستراتيجياتها.
- ٨.المراجعة مع مراجعي الحسابات الخارجيين ، لمدى تنفيذ التغييرات أو التحسينات في الممارسات المالية أو المحاسبية.
- ٩.المراجعة المنتظمة مع مراجعي الحسابات الخارجيين لأي مشاكل في المراجعة أو الصعوبات التي يواجهونها أثناء أعمال المراجعة، بما في ذلك أي قيود على نطاق أنشطة المراجعين الخارجيين أو على الحصول على المعلومات المطلوبة و رد الإدارة عليها.
- ١٠.مراجعة ومناقشة البيانات الصحفية ربع السنوية والسنوية.
- ١١.القوائم المالية الأولية تتم الموافقة عليها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة ، ويتم توقيعها من عضو مفوض من مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي والمدير المالي ، وأن يفصح عنها للمساهمين خلال فترة لا تتجاوز (٣٠) يوماً من نهاية الفترة المالية التي تشملها تلك القوائم.

ب- دور لجنة المراجعة ومسؤولياتها:

(ب) المراجعة الداخلية :

- ١.دراسة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والمالية للشركة ونظام إدارة المخاطر .
- ٢.استعراض تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ التدابير التصحيحية فيما يتعلق بملاحظات المراجعة الواردة فيها.
- ٣.المراقبة والأشراف على الأنشطة إذا كانت إدارة المراجعة الداخلية بالشركة تضمن فاعليتها في تنفيذ الأنشطة والواجبات التي يحددها مجلس الإدارة ، وإذا لم يكن للشركة مراجع داخلي فعلى اللجنة تقديم توصيتها إلى مجلس الإدارة بشأن مدى الحاجة إلى تعيينه.

ج) مراجع الحسابات

- ١.التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات وعزلهم وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم، بعد التحقق من استقلالهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم.
- ٢.التحقق من استقلال مراجع الحسابات وموضوعيته وعدالته، ومدى فعالية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
- ٣.مراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية وإدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مرئياتها حيال ذلك .
- ٤.الإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركة.
- ٥.دراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.

ب- دور لجنة المراجعة ومسؤولياتها:

د (ضمان الالتزام

١.مراجعة نتائج أي فحوصات من قبل الهيئات الرقابية والتأكد من أن الشركة قد اتخذت الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بذلك .

٢.التأكد من أن الشركة قد اتخذت التدابير المناسبة للامتثال للقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات ذات الصلة

٣.مراجعة الترتيبات التعاقدية المقترحة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وتقديم رأيها إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه الترتيبات والمعاملات.

هـ (الأخلاق والاحتيايل

١.يجب على اللجنة وضع ترتيبات تمكن موظفي الشركة من تقديم تقارير غير معلومة المصدر عن المخاوف والتعليقات فيما يتعلق بالتقارير المالية وغيرها من الأمور. وينبغي للجنة أيضا أن تكفل تطبيق الإجراءات بفاعلية من خلال إجراء تحقيقات مستقلة مناسبة فيما يتعلق بحجم المخالفات أو الأخطاء أو عدم الدقة أو المخالفات المبلغ عنها ، وأن تتخذ إجراءات المتابعة المناسبة.

٢.ضمان اتخاذ التدابير المناسبة للرد على أي ادعاءات أو مخاوف تم الإبلاغ عنها ، بما في ذلك الحصول على المشورة القانونية أو الفنية الخارجية عند الضرورة.

٣.مراجعة وتقييم عمليات شركة أسمنت تبوك لإدارة مدونة السلوك الأخلاقي.

ج- حضور لجنة المراجعة:

عقدت لجنة المراجعة 8 اجتماعات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وكان حضور الاعضاء وفقا لسجل الحضور كما يلي:

الإسم	الاجتماع رقم ١٠٦ م ١٣/٠٣/٢٠٢٣	الاجتماع رقم ١٠٧ م ٢٠/٠٣/٢٠٢٣	الاجتماع رقم ١٠٨ م ١١/٠٥/٢٠٢٣	الاجتماع رقم ١٠٩ م ١٦/٠٧/٢٠٢٣	الاجتماع رقم ١١٠ م ٠٨/٠٨/٢٠٢٣	الاجتماع رقم ١١١ م ١٢/٠٩/٢٠٢٣	الاجتماع رقم ١١٢ م ٠٨/١١/٢٠٢٣	الاجتماع رقم ١١٣ م ١٨/١٢/٢٠٢٣
الأستاذ / طارق بن خالد العنقري	√	√	√	√	√	√	√	√
الأستاذ / تركي بن عبد المحسن اللحيد	√	√	√	√	√	√	√	√
الأستاذ / علي بن سليمان العايد	√	√	√	√	√	√	√	√
الأستاذ / أحمد بن إبراهيم هيجان	√	√	√	√	√	√	√	√

تم الالتزام بالنصاب القانوني لجميع اجتماعات لجنة المراجعة كما هو متطلب بموجب لوائح حوكمة الشركات ونظام الشركات في المملكة . كما تمت التوصية بقرارات اللجنة والموافقة عليها بتوافق اراء جميع أعضاء اللجنة ولم يكن هناك تصويت معارض في جميع القرارات.

د- نظام الرقابة الداخلية:

يهدف نظام الرقابة الداخلية لضمان تحقيق اهداف الشركة بفاعلية وكفاءة ويشمل إصدار تقارير مالية موثوق بها، والإمتثال للأنظمة واللوائح والسياسات إلى جانب إدارة المخاطر المحتملة للحد من آثار المخاطر على تحقيق أهداف الشركة كما يلعب النظام الرقابي دورا هاما في كشف ومنع الاحتيال وحماية موارد الشركة وإدارة الشركة مسؤولة عن إدارة نظام رقابي شامل وفعال يتناسب مع مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة وبقدر معقول من التكلفة يعطي تأكيدات مقبولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر التي قد تنتج عنها.

وتقوم لجنة المراجعة بشكل مستمر بمراجعة التقارير الدورية التي يعدها المراجعين الداخليين والخارجيين وإدارة الشركة المختلفة والمعلقة بالرقابة الداخلية وبناء على ما أظهرته نتائج المراجعات فإن النظام الرقابي في الشركة قد حقق العديد من التحسينات في فعاليات إجراءات الرقابة المختلفة في الشركة خلال عام وستواصل الشركة إشراف لجنة المراجعة التقييم والمراجعة الدورية للنظام الرقابي لضمان تحقيق أهداف الرقابة الداخلية من تحسين كفاءة العمليات والرفع من فعاليتها مع الإلتزام بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة.

رئيس لجنة المراجعة



طارق بن خالد العنقري